

موجة كورونا الثانية تفقد مصر زخم السياحة الشتوية

18 مليار دولار حجم الخسائر وتراجع نشاط السياحة الشاطئية



شواطئ حزينة بلا سياح

وذلك يرجع للتدهور الكبير للإيرادات في الربع الثاني من العام الذي شهد ذروة الأزمة.

وانخفضت إيرادات مصر خلاله بنحو 87 في المئة مقارنة بـ 305 مليون دولار، مقارنة بالربع السابق، وبنحو 90 في المئة مقارنة بالربع المناظر من عام 2019. وقال أحمد الشيخ، رئيس شعبة السياحة والفنادق بالغرفة التجارية بجناح سيناء، إن خسائر قطاع السياحة لا تزال تتواصل نتيجة توقف حركة الطيران، لاسيما من الأسواق الرئيسية التي تعتمد عليها مصر، مثل ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا.

وأشار، لـ "العرب"، إلى أن الحركة السياحية في مصر تعتمد حاليا على الرحلات القادمة من أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا، فيما تأتي رحلات من أسواق أخرى، ولكن مرة واحدة في الشهر، ولا أحد يعلم مدى استمرارها للشهور المقبلة. ورغم تعقد أوضاع القطاع السياحي، غير أن مؤشرات التعافي وفقا للمركز المصري للدراسات الاقتصادية لن تكون قبل النصف الأول من العام المالي المقبل. وتشير التوقعات إلى قدوم نحو 3 ملايين سائح بما يمثل نسبة 48 في المئة من السياحة المعتادة خلال عام 2018 لأنه كان عام انطلاق السياحة المصرية، وبالتالي تحقيق إيرادات سياحية تصل لنحو 900 مليون دولار.

وسوف يظل ذلك مرهونا بظهور مصل فعال لعلاج الفيروس، وإزالة الدول قيودها على الطيران، مع استحوذ النقل الجوي على 95 في المئة من حركة السائحين.

بدأ يتأثر سلبا بالموجة الثانية لكورونا، إذ توقفت حركة الطيران المتجهة إلى مصر من دول عديدة، وتعد المحرك الأساسي للسياحة، وهو مؤشر يزيد من تفاقم الخسائر. وأضاف، أن المنشآت السياحية لم تعوّض خسائرها منذ عودة العمل خلال شهر يوليو الماضي، بعد قرار الحكومة بإنهاء إجراءات مواجهة جائحة كورونا، إذ إن قرار الحكومة يقضي بأن لا تتعدى نسبة الإشغالات بالمنتشآت حاجز 50 في المئة وفقا لقرار مجلس الوزراء، وهذه النسبة غير كافية لتعويض خسائر الشركات.

وشهدت المقاصد السياحية في محافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء ومرسى مطروح، عودة تدريجية للحركة السياحية خلال الشهور الماضية، وما لبثت الحياة تعود إلى الأقصر وأسوان خلال شهر سبتمبر الماضي حتى جاءت الموجة الثانية للوباء بتداعيات وخيمة على القطاع. ومع تفاقم الأوضاع بدأت الأضرار تترقب خطى شركات الأديوة العالمية لطرح لفتح فعال لمواجهة الوباء أملا في إنقاذ موسم السياحة الرئيسي خلال فصل الشتاء. وتفاقت أوضاع السياحة الثقافية، وابتات الأكثر تضررا، خاصة آثار ومعابد مدينتي الأقصر وأسوان، فضلا عن الاكتشافات الجديدة في منطقة سفارة. وانعكس تراجع الحركة السياحية على انخفاض الإيرادات، حيث تراجعت بنحو 55 في المئة خلال النصف الأول من 2020، مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

تنذر الموجة الثانية من تفشي وباء كورونا بخسائر قياسية تنتظر قطاع السياحة في مصر، تزامنا مع ذروة الموسم السياحي خلال فصل الشتاء، الذي يعتمد على السياحة الشاطئية في المدن السياحية، خاصة الواقعة على البحر الأحمر.



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - قَدَّرَ المركز المصري للدراسات الاقتصادية خسائر قطاع السياحة بمصر نتيجة تداعيات الموجة الثانية من وباء كورونا بنحو 18 مليار دولار. ورصد تقرير "متابعة آثار كوفيد - 19" على قطاع السياحة، والذي أصدره المركز قبل أيام، سيناريوهات أكثر حدة لتأثير الأزمة على القطاع السياحي خلال الموجة الثانية، مقارنة بتداعيات الموجة الأولى، لأن الشهور المقبلة تعد ذروة الموسم السياحي في مصر، وكان العاملون في هذا القطاع يعولون على تعويض خسائرهم.

وتعتمد مصر على السياحة الشاطئية بشكل رئيسي، حيث تمثل نحو 85 في المئة من حركة السياحة الوافدة إلى مقاصدها السياحية، ويعد فصل الشتاء ذروة الحركة السياحية في شرم الشيخ ودهب والغردقة، وبعض المدن المطلة على البحر الأحمر، بسبب سطوع الشمس، والتي يخفت نجمها في معظم المقاصد السياحية العالمية.

وبابت مؤشرات تعاطم الخسائر ملموسة فعليا مع بدء عمليات الإغلاق في عدد من الدول الأوروبية، وفرض إجراءات احترازية صارمة، في الوقت الذي تستحوذ فيه السياحة الغربية على أكثر من نصف حجم السياحة الوافدة إلى مصر.

ورصد البنك المركزي المصري حزمة إنقاذ قيمتها 3.2 مليار دولار لإحلال وتجديد المنشآت السياحية التي تداغت جراء عمليات الإغلاق خلال الموجة الأولى للوباء، وخصصت منها 192 مليون دولار لتمويل سداد رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي لمساندة الشركات في الحفاظ على العمالة وعدم تشريحها. وأجلت وزارة المالية سداد قيمة المبالغ المستحقة للتأمينات الاجتماعية لدى شركات السياحة لنحو 6 شهور من أجل تخفيف الضغوط المالية عليها.

وأعلنت القاهرة في رصد الحوافر، ومنحت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية تخفيضات على سعر الوقود الخاص بالطيران الذي يستهدف المقاصد السياحية في الغردقة وجنوب سيناء

الحكومة العراقية لا تحصل على ربع عائدات المنافذ الحدودية

وزير المالية: الأزمة لن تحل قبل أن يتعافى سعر برميل النفط

تكشف تصريحات المسؤولين العراقيين عن حجم الخسائر التي يسببها الفساد للبلاد، حيث يحرم الدولة من عوائد المنافذ الحدودية نظرا لاستفحال الرشوة والتهريب الجمركي وسيطرة الميليشيات الإيرانية على الحدود، في وقت تشدد فيه الحكومة حملة مراقبة الحدود لتطويق هذه الشبكات.

بغداد - يدرك الوزراء والمسؤولون العراقيون أن تبعات الفساد تكلف البلاد خسائر ضخمة في المنافذ الحدودية خصوصا في ظل استفحال نشاط الميليشيات الإيرانية التي تهزّب السلع، ما يحرم البلاد من إيرادات ضخمة.

وقال علي علاوي وزير المالية العراقي خلال مقابلة مع صحيفة "ذي غارديان البريطانية"، إن "الأزمات ستبقى قائمة في العراق إلى حين وصول سعر برميل النفط الخام إلى 70 دولارا". وأشار إلى أن "سوء الوضع الاقتصادي في العراق والفساد في المنافذ الحدودية باتا يشكلان خطرا على الاستقرار الاجتماعي".

وأضاف أن "الاقتصاد العراقي يشابه الفساد لدرجة أن مقعد الموظف في المنافذ الحدودية بات يباع بما بين 50 و100 ألف دولار".

10 في المئة فقط من عائدات الميليات الثمانية للمنافذ الحدودية تعود للدولة

ولفت إلى أن "عدم حلحلة المشاكل المالية سريعا سيؤدي البلاد إلى خسائر كبيرة"، لافتا "ستبقى الأزمات فترة طويلة، وستستمر إلى حين بلوغ سعر برميل النفط 70 دولارا".

ويخصص عائدات المنافذ الحدودية، فقط من الميليات الثمانية التي يفترض أن تعود بها المنافذ الحدودية على الخزينة العراقية، تصل إلينا".

وقارن الوزير الوضع بما يعيشه الأردن، قائلا "الأردن جار للعراق وتتلقى الخزينة الحكومية فيه 97 في المئة من عائدات منافذه الحدودية، وتعود قلة عائدات المنافذ الحدودية إلى الفساد في المنافذ الحدودية الذي بلغ حدا يباع فيه مكان شاعر موظف عادي بما بين 50 و100 ألف دولار وأحيانا أضعاف هذه المبالغ".

ووصف الوضع بأنه أشبه بمستمتع أفريقي تعرض للخفاف قائلًا "عندها تخرج الأسماك عن السيطرة نتيجة نقص الأوكسجين". أغلب الناس لم يعودوا يعرفون كيف يؤمنون بإيجارات مساكنهم في هذا الحوض المنكوب".

وفي ما يتعلق بعائدات النفط، أعلن وزير المالية العراقي أن "سعر النفط لن يرتفع، ويجب أن نجد حلا، وإلا سيكون مصيرنا كصير فنزويلا التي اعتمدت على النفط وحده، يجب أن نجد حلا جديا للوضع، فلن يأتينا أحد بالحل".

وأشار علاوي إلى وجود رغبة في التغيير في ما يتعلق بالوضع الاقتصادي للعراق "يجب أن يكون هناك من يقول 'لا عند نقطة معينة واعتقد أنني أنا من يجب أن يقولها، لكن يمكن للمرء أن يقول 'لا' إلى حد معين وعندما سيقولون هم أيضا 'لا'".

وتظهر بيانات رسمية لوزارة المالية العراقية أن حجم الواردات السنوية من المعابر تبلغ أكثر من 9 مليارات دولار، لكنها لا تصل إلى خزينة الدولة.

وكانت قيادة العمليات المشتركة قد أعلنت عن وضع خطة متكاملة لمسك كافة المنافذ الحدودية البرية والبحرية لحافظة البصرة بالتنسيق مع هيئة المنافذ الحدودية.



تشديد مراقبة الحدود لكبح التهريب

والأقصر وأسوان بنحو 10 سننات على الغالون. وتشمل التخفيضات الطيران الداخلي والخارجي، حيث يعد نشاط الطيران من العوامل المؤثرة في تنشيط قطاع السياحة في مصر.



أحمد الشيخ أوروبا المقصد الرئيسي.. وعمليات الإغلاق تزيد القوم

ورغم عودة حركة الطيران خلال الفترة الماضية، إلا أن معاناة شركات الطيران مستمرة، وبلغت خسائر الشركة القابضة لمصر للطيران 190 مليون دولار خلال الأشهر الثلاثة التي توقفت فيها حركة الطيران، فيما تتحمل الشركة خسائر تصل لنحو 45 مليون دولار منذ بدء عودة حركة الطيران في يوليو الماضي. ورفع الاتحاد العربي للنقل الجوي تقديرته لخسائر الاقتصاديات العربية، بسبب تأثير كورونا على قطاع السفر والسياحة إلى نحو 194 مليار دولار، بدلا من توقعات سابقة قدرت بنحو 130 مليار دولار.

وقال باسم حلقة نقيب السياحيين، لـ "العرب"، إن القطاع السياحي المصري

لبنان يدرس خفض الاحتياطي الإلزامي لتأمين الواردات

من الوقود والعقاقير بالسعر الرسمي عند 1507.5 ليرة لبنانية للدولار، وهو يقل كثيرا عن السعر المتداول في الشارع الذي يتجاوز ثمانية آلاف ليرة اليوم. وقال المصدر إن بعض السلع رفعت بالفعل من سلة المواد الغذائية المدعومة. وتابع أن الاجتماعات ستناقش إمكانية رفع أسعار الوقود، مضيفا أن واردات المعدات الطبية والأدوية الضرورية سوف تستمر.

وجمّدت البنوك المحلية مخدرات المودعين بالدولار ومنعت إلى حد بعيد التحويلات للخارج من خلال قيود غير رسمية على رأس المال منذ أواخر العام الماضي بسبب الأزمة التي أدت إلى التخلف عن سداد دين سيادي. ويمر لبنان بأزمة اقتصادية غير مسبوقة اندلعت شرارتها في أكتوبر 2019 بفعل خطة لفرض ضريبة على المكالمات عبر واتساب.

في محادثات لتشكيل حكومة جديدة عقب استقالة الحكومة الحالية في أغسطس إثر انفجار هائل في مرفأ بيروت. وانزلق الكثير من اللبنانيين إلى الفقر ويعتمدون بشكل متزايد على المواد الغذائية المدعومة.

10 في المئة نسبة الخفض الأدنى للاحتياطي الإلزامي من نحو 15 في المئة نسبة حالية

ويهدد خفض الدعم بتأجيج حالة الغضب الشعبي في دولة عصفت بها احتجاجات مع ظهور الأزمة المالية على السطح في أكتوبر 2019. ومع توقف تدفقات الدولار، يوفر المصرف المركزي العملة الصعبة للواردات

ولم يتبقى سوى 800 مليون دولار لدعم واردات الوقود والقمح والأدوية حتى نهاية العام الجاري. ولم يرد سلامة بعد على طلب تعقيب من رويترز على المناقشات أو الاحتياطيات. وفي 27 أغسطس قدر سلامة احتياطي النقد الأجنبي عند 19.5 مليار دولار والاحتياطيات الإلزامية عند 17.5 مليار دولار.

وقال المصدر "تحتاج إلى خطة اعتبارا من العام 2021. ستعقد عدة اجتماعات. أحد الخيارات خفض نسبة الاحتياطي من 15 في المئة إلى 12 أو 10 في المئة إلى جانب ترشيد الإنفاق على الدعم. لم يتخذ قرار بعد". وينوء لبنان تحت ثقل الديون المتراكمة ويواجه أسوأ أزمة منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها من عام 1975 إلى 1990 وقوّضت العملة وقادت إلى زيادة كبيرة في الأسعار. ولم يجرز تقدم

بيروت - دفعت الأزمة المالية البنك المركزي اللبناني إلى التفكير في خفض الاحتياطي الإلزامي لتأمين الواردات الأساسية في ظل تراكم الديون ووضع اقتصادي مازوج.

وقال مصدر رسمي مطلع الأربعاء، إن مصرف لبنان المركزي يدرس خفض مستوى احتياطي النقد الأجنبي الإلزامي من أجل مواصلة دعم واردات أساسية العام المقبل مع تساؤل الاحتياطيات المنخفضة بالفعل.

وقال المصدر لرويتزر إن رياض سلامة حاكم مصرف لبنان المركزي اجتمع مع الوزراء المعنيين في حكومة تصريف الأعمال الثلاثاء وكان أحد الخيارات قيد الدراسة هو خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 15 في المئة إلى نحو 12 في المئة أو 10 في المئة. وتابع المصدر أن احتياطيات النقد الأجنبي تبلغ حاليا حوالي 17.9 مليار